

جذور الحركة الوطنية في البحرين (١٩٣٢ - ١٩٣٩)

سمير عبد الرسول العبيدي(*)

قسم الدراسات التاريخية، مركز المستنصرية
للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد.

مقدمة: أهمية الخليج العربي الاستراتيجية

يقع الخليج العربي في جنوب غرب آسيا، على شكل ذراع بحري يتصل في طرفه الجنوبي بخليج عُمان والبحر العربي فالمحيط الهندي. وينحصر بين خطي عرض ٢٤ - ٣٠ شمالاً وخطي طول ٤٨ - ٥٧ شرقاً، وهو عبارة عن منخفض مائي كبير ضحل المياه نسبياً، يبلغ طوله حوالي ٦١٠ أميال اعتباراً من مصب نهر شط العرب في الشمال حتى مضيق هرمز في الجنوب الشرقي. ويتراوح عرضه بين ٢٩ ميلاً عند مضيق هرمز و ٢١٠ أميال في أعرض أجزائه بالقرب من الوسط والشمال، ويبلغ طول سواحلته حوالي ٣٦٧٠ كم ويشغل الساحل الغربي (العربي) حوالي ٢٦٠٨ كم، أي حوالي ضعف الساحل الشرقي، وذلك لكثرة تعرجاته^(١).

كان الخليج العربي، ولم يزل، ملتقى القوافل التجارية القادمة من جنوب آسيا وجنوبها الشرقي أو من شرق أفريقيا أو من منطقة البحر المتوسط. ولذلك شهد خلال العصور المختلفة نشاطاً تجارياً عظيماً. وقد ثبت لدينا من الألواح البابلية أن السفن الهندية كانت تصل بابل قبل الميلاد بحوالي ٢٠٠٠ عام. كما تميز بوفرة خيراته من الثروة السمكية وأصداف اللؤلؤ. إلا أن الأهمية الحقيقية برزت عقب اكتشاف النفط في الثلث الأول من القرن العشرين، والتسابق المحموم بين الدول الكبرى للسيطرة على منابعه^(٢).

ونتيجة لما تقدم، شهد الخليج العربي قدوم المستعمرين الأوروبيين منذ القرن السادس

hospitalliers1530@yahoo.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(١) تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر (بغداد: جامعة البصرة، ١٩٨٤)، ص ٧ - ٨.

(٢) محمد رشيد الفيل، الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، ط ٢ (الكويت: منشورات ذات

السلاسل، ١٩٨٨)، ص ١٣ - ١٥.

عشر، حيث احتل البرتغاليون هرمز ومسقط عام ١٥١٥، وأعقبهم الهولنديون والفرنسيون والبريطانيون وأخيراً الأمريكيون، مع الإشارة إلى أن طبيعة التنافس كانت تجارية بحتة في بادئ الأمر، لكن مع غزو نابليون مصر عام ١٧٩٨، بدأ الصراع بين المستعمرين على اكتساب مناطق النفوذ، وخاصة بريطانيا التي اعتبرت تأمين المنطقة أحد مبادئ سياستها الخارجية لكونها تتحكم، وبشكل مباشر، في الطريق إلى الهند^(٣). ويتناول البحث في ما يلي البحرين من مختلف الجوانب، على النحو الذي كانت عليه في بدايات القرن العشرين، وصولاً إلى أواخر أربعينياته، مع عودة إلى جذور الحركة الوطنية في البحرين.

أولاً: الموقع الجغرافي

أطلق اسم البحرين منذ القرن الثالث عشر وحتى القرن السادس عشر على المنطقة الممتدة على الساحل الغربي للخليج العربي من البصرة وحتى عُمان. واقتصرت التسمية في الوقت الحالي على مجموعة من الجزر المستطيلة الشكل تقع في خليج يسمى بحر سلوى بالقرب من الساحل الغربي للخليج العربي^(٤).

تتألف البحرين من أرخبيل من الجزر تبلغ مساحته حوالي ٤٠٠ ميل مربع، وتبلغ مساحة الجزيرة الكبرى، وهي العاصمة المنامة، حوالي ٣٠٠ ميل مربع. أما مساحة جزيرة المحرق فلا

تزيد على ٥ أميال مربعة، وتليها جزيرة ستره ومساحتها حوالي ٣ أميال مربعة. وتنتشر الجزر الأخرى الأصغر حجماً إلى الشمال الشرقي من المنامة، وكذلك إلى الجهة الغربية منها، ويزيد عددها على ٣٠ جزيرة^(٥).

تبعد البحرين عن الساحل السعودي مسافة ١٢ ميلاً، وتبعد عن إيران ١٨٠ ميلاً، وعن البصرة ٣٢٧ ميلاً، وعن شبه جزيرة قطر ٢٠ ميلاً. وتقع على خط طول ٥٠ درجة شرقاً وخط عرض ٢٦ درجة شمالاً^(٦).

(٣) لمزيد من التفاصيل عن نشاط القوى الاستعمارية في الخليج العربي، انظر: المصدر نفسه، ص ٧١ - ٩٤. انظر أيضاً: فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي: خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨١)، ص ٢١ - ٢٣.

(٤) إبراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ - ١٩٧١ (بغداد: مطبعة الأندلس، ١٩٧٦)، ص ١٩.

(٥) خضير نعمان العبيدي، البحرين: من إمارات الخليج العربي (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٩)، ص ٦٩.

(٦) أحمد محمود صبحي، البحرين ودعوى إيران، تقديم ومراجعة محمود علي الداوود (الإسكندرية: مطبعة عوف، ١٩٦٢)، ص ٥.

ثانياً: الأحوال الاقتصادية

١ - الزراعة

كان نصيب الزراعة من الدخل القومي في البحرين قليلاً للغاية. ويعزى ذلك إلى جملة من العوامل، منها قلة الأراضي المستغلة للأغراض الزراعية؛ إذ اقتصر على مساحات صغيرة في المناطق الساحلية نظراً إلى وجود ينابيع المياه العذبة فيها، بينما تركت مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة في المناطق الداخلية بوراً لعدم توفر المياه الكافية للري^(٧). يضاف إلى ذلك نقص الكفاءات الزراعية، وطبيعة وسائل الري البدائية، لا سيما أن التربة تحوي نسبة عالية من الأملاح، والمياه السطحية قريبة من سطح الأرض، الأمر الذي يضعف جذور النبات ولا يساعد على تغلغلها في التربة. ومع ذلك، يبدو أن عناية الأجداد بالزراعة كانت أكثر من عناية الأحفاد، إذ تذكر المراجع القديمة أنه كان في البحرين أنواع من النخيل وأشجار الفاكهة والخضروات^(٨).

لقد برزت جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ساهمت في تدهور الإنتاج الزراعي، منها «نظام التوكيل» الذي كان سائداً في البحرين، وتعود جذوره إلى بداية عهد آل خليفة عام ١٧٨٣؛ إذ اعتبروا جميع الأراضي ملكاً لهم، فأصبح الحاكم يعطي ويأخذ ويتصرف كما يحلو له. وفي كثير من الحالات كان الشيخ يتصرف في أراضٍ لم يكن يمتلكها، أو يبيع الأرض مرتين. وهذه النقطة الأخيرة سببت الكثير من المشكلات، وبخاصة عقب خلع الشيخ عيسى بن علي آل خليفة (١٨٦٩ - ١٩٢٣)^(٩).

ومن المشكلات المهمة الأخرى انصراف السكان إلى العمل في شركة النفط، والسياسة التي اتبعتها الشركة وقضت بمنع حفر أي بئر للماء إلا بموافقة السلطات البريطانية بحجة أن حفر الآبار المائية يؤثر في عمليات استخراج النفط. كما وضعت الشركة العقوبات في سبيل حفر الآبار وزراعة الأراضي لكي تتوفر الأيدي العاملة اللازمة للعمل في الحقول النفطية. ولما كانت الشركة قد حازت امتياز التنقيب عن النفط في جميع أراضي البحرين، فقد رأت أن انتشار الزراعة سيعرقل عمليات التنقيب، بالإضافة إلى السياسة الأخرى المرسومة التي رمت إلى إجبار البحرين على استيراد المواد الغذائية الضرورية، لتصبح سوقاً رائجة للبضائع الأجنبية المستوردة^(١٠).

لم يقتصر تدخل البريطانيين على الأمور التي سبق ذكرها، بل حرصوا أيضاً على إبقاء ملكية الأراضي في يد الأسرة الحاكمة، وهناك ظاهرتان تاريخيتان يمكن الإشارة إليهما في هذا السياق. **أولاهما** هي أنه عندما غادرت قبيلة الدواسر البحرين في أعقاب الاضطرابات السياسية

(٧) محمود بهجت سنان، البحرين: درة الخليج العربي (بغداد: [د.ن.ن.]، ١٩٦٣)، ص ٢١٧.

(٨) صبحي، المصدر نفسه، ص ٧.

(٩) محمد الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ - ١٩٧٠ (الكويت:

منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٦)، ص ٨٧ - ٨٨.

(١٠) صبحي، المصدر نفسه، ص ٧ - ٨.

عام ١٩٢٣، استولى الشيخ حمد بن عيسى (١٩٢٣ - ١٩٤٢)، وبدعم من البريطانيين، على جميع ممتلكاتها وأراضيها. وثانيتها أن السياسة العامة، وبتأييد من البريطانيين، كانت تحبذ أن تبقى الأراضي في عهدة آل خليفة؛ فقد حدث في أثناء أعوام الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ - ١٩٣٣) أن رغب بعض الشيوخ في بيع أراضيهم، فأعلن البريطانيون أن على من يريد أن يبيع أرضه من آل خليفة أن يبيعها لعضو آخر من الأسرة^(١١).

وفي الواقع، لم يعرف المجتمع الخليجي عامة الإقطاع بمعناه التقليدي، وكانت الأراضي الزراعية في الأصل موزعة بين عدد كبير من الأسر التي تقوم بزراعتها. غير أن ذلك لا يعني أن طبقة الفلاحين البسطاء في القرى لم يتعرضوا للاستغلال، على العكس من ذلك، لقد أصابهم من الإجحاف بقدر ما تعرضت له فئات المجتمع الأخرى. فقد استطاعت فئة الملاكين الزراعيين في الريف، وبالتحالف مع تجار المدن والزعماء السياسيين، حصر الملكية الزراعية في أيديها بالتدريج، وأخذت تستخدم الفلاحين البسطاء وأسرهم في العمل مقابل قوت يومهم لا غير، دون وجود أية ضمانات أو قوانين رسمية أو عرفية تحميهم من الاستغلال بأي شكل من الأشكال^(١٢).

وفي ما يخص البحرين، اتخذت هذه العملية أشكالاً متعددة؛ فقد كتب الوكيل السياسي البريطاني في أوائل العشرينيات معلقاً على موضوع الضرائب الزراعية: «إن الضريبة على النخيل تجمع على نحو تعسفي، وبحسب الشيوخ الصغار وميلهم للظلم، في المناطق التي تقع تحت نفوذهم». وبالرغم من ذلك، لم تحدث أي محاولة للإصلاح، بل حصل هنالك تجاهل متعمد للموضوع ولأسباب سياسية بحتة. وفي هذا الصدد كتب الوكيل السياسي البريطاني في ميناء بوشهر الإيراني رسالة إلى حكومته يوضح فيها ذلك بالقول: «يجب ألا نورط أنفسنا في المسألة، لأن معظم الأراضي يملكها آل خليفة والقليل منها يملكها البحارنة، وإذا نحن طبقنا الإصلاح على الآخرين فقط فسوف نثير غضبهم علينا»^(١٣).

٢ - التجارة

أ - تجارة السلع والبضائع

تتمتع البحرين بموقع جغرافي متميز كان له أثره الكبير في صلاتها بالمناطق المحيطة بها. فموقعها المتوسط بين بلدان الخليج العربي وقربها من الساحل أضفيا عليها أهمية خاصة تفوق أهمية موقع أي بلد آخر في المنطقة، فكان البحرينيون يقومون بأعمال الوساطة ويكتسبون خبرة تجارية واسعة، وأصبح بلدهم مركز التقاء للحضارات المتعددة واللغات واللهجات المختلفة. ولم تتأثر هذه السمة عقب عصر الاستكشافات الجغرافية وحفر قناة

(١١) الرميحي، المصدر نفسه، ص ٨٨.

(١٢) محمد جابر الأنصاري، «تاريخ الحركة الديمقراطية الأولى في الخليج العربي والكويت فترة ما بين

١٩٢٠ - ١٩٤٠»، المؤرخ العربي، العدد ١٥ (١٩٨٠)، ص ٦٤ - ٦٥.

(١٣) الرميحي، المصدر نفسه، ص ٨٩.

السويس عام ١٨٦٩، بل استمرت برغم أن كثيراً من المراكز التجارية الأخرى فقدت أهميتها من جراء ذلك. فضلاً عن هذا، كانت البحرين مركزاً تجارياً مهماً للسفن العربية في رحلاتها الدورية إلى البصرة وإيران والصين ومناطق جنوب شرق آسيا^(١٤).

لقد كان للبحرين أهميتها منذ أقدم العصور في تجارة المنطقة، إذ تم العثور على نقش آشوري يعود إلى عام ٢٨٧٢ ق. م. يشير إلى جزيرة يعتقد أنها البحرين. ويذكر الكاتب الروماني استرابون المولود عام ٦٣ ق. م. «إننا لو واصلنا الرحلة نصل إلى جزر أخرى هي تيروس وارس، وفيها معابد الفينيقيين». ويعرف الكاتب الإغريقي بلييني جزيرة البحرين باسم تيلوس، ويذكر أنها غنية باللؤلؤ^(١٥).

كان أهم صادرات البحرين اللؤلؤ والتمور والحمضيات، إضافة إلى المنتجات الحيوانية، أما أهم الواردات فكانت المواد الغذائية كالسكر والأرز، إضافة إلى الأخشاب والمنسوجات ومواد البناء وغيرها^(١٦).

كانت التجارة الرئيسية تعتمد في الأساس على اتصال البحرين بالهند، وبدرجة أقل على اتصال البحرين بجزيرة العرب. أما وسيلة النقل الأولى فكانت السفن الشراعية الكبيرة والمتوسطة، ولكن ما إن أطل القرن العشرون حتى أصبحت هذه السفن غير اقتصادية في خدمة هذا الطريق، وحلت محلها البواخر التجارية الكبيرة^(١٧).

لقد حدث في البحرين تداخل كبير بين السياسة والاقتصاد، إذ سيطر آل خليفة على جميع نواحي الحياة الاقتصادية، بل إن بعض فروعهم كان يحترف التجارة قبل وصوله إلى سدة الحكم، وساعدته ثرواته وعلاقاته التجارية المتشعبة على التحول إلى قوة سياسية ذات شأن كبير. لذا لا بد من تأكيد أن العلاقة بين الحكام وكبار التجار في منطقة الخليج العربي إجمالاً هي علاقة لا تنفصم عراها إلا في ما ندر، ولعل هذه الصلات المتينة ذات الأبعاد التاريخية هي التي تفسر النفوذ الواسع وغير المبرر الذي يتمتع به كبار التجار إلى يومنا هذا، وبما يفوق حجمهم السكاني ودورهم الحقيقي في المجتمعات الخليجية المعاصرة، إذ تجدهم يشكلون أغلبية «المجالس الاستشارية»، ويتمتعون بامتيازات متنوعة تفوق الحصر، ويمثلون «قوة ضاغطة» في الشؤون العامة، بينما هم في واقع الحال لا يمثلون عددياً إلا أقلية ضئيلة إذا ما قورنوا بفئات المجتمع الخليجي الأخرى^(١٨).

إن الحديث عن شؤون منطقة الخليج العربي كما كانت في الفترة ١٨٢٠ - ١٩٧١ يتطرق حكماً، وبإسهاب، إلى موضوع الهيمنة البريطانية، التي ظهرت بجلاء عقب نجاحها في إقصاء

(١٤) العبيدي، البحرين: من إمارات الخليج العربي، ص ٢١١ - ٢١٢.

(١٥) دولة البحرين (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥)، ص ٦.

(١٦) سنان، البحرين: درة الخليج العربي، ص ٢٣٣.

(١٧) الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ - ١٩٧٠، ص ٦٧.

(١٨) الأنصاري، «تاريخ الحركة الديمقراطية الأولى في الخليج العربي والكويت فترة ما بين ١٩٢٠ -

بقية المنافسين لها^(١٩). وتلا ذلك فرض النفوذ السياسي على مشايخ المنطقة عبر سلسلة من المعاهدات الجائرة التي تضمن لها السيطرة. ثم اتخذت بريطانيا من النزاعات القائمة بين حكام البحرين وبقية حكام الخليج العربي ذريعة للقضاء على أسطولي البحرين التجاري والحربي في عام ١٨٩٤ بحجة سلامة المنطقة وحفظ أمنها، وبذلك كانت الضربة القاصمة للكيان الاقتصادي البحريني^(٢٠). وما إن جاءت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) حتى أخذت الحركة الاقتصادية تعود للانتعاش في المنطقة، حيث أخذ المجهود الحربي البريطاني يستغل كافة موارد البلاد لإدامة سير العمليات الحربية، فعادت كفاءات الأسطول الحربية وزادت أعدادها. لكن بانتهاء الحرب عادت الأمور إلى ما كانت عليه^(٢١).

سيطرت شركة الملاحة الهندية البريطانية على عمليات النقل البحري في منطقة الخليج العربي، وهو ما منحها امتيازات غير محدودة، فأنشأت لها مركزاً رئيسياً في البحرين. وسرعان ما أخذت البضائع البريطانية تحل محل نظيرتها الهندية، ونتيجة للنمو التجاري المطرد قامت السلطات البريطانية بفتح فرع لأول بنك في المنطقة، وهو «البنك الشرقي» الذي فتح أبوابه في عام ١٩٢٠. وقد استخدم البنك من قبل التجار الأجانب في بادئ الأمر، ولكن ما لبث أن أقدم التجار البحرينيون على التعامل معه^(٢٢). ويعود سبب ذلك إلى محاولة البريطانيين إقصاء العناصر المحلية عبر تطبيق سياسة «الباب المفتوح» أمام تدفق الهجرة الأجنبية، فاستطاع بعض هؤلاء القادمين من إيران ومناطق جنوب شرق آسيا وغيرها الارتقاء بسرعة إلى مصاف كبار التجار والانضمام إلى تحالف الفئات العليا القائم بين التجار المحليين والزعماء السياسيين^(٢٣).

وهناك عامل آخر ساهم في ازدهار الحركة التجارية في البحرين، وهو المقاطعة الاقتصادية التي فرضها ابن سعود على الكويت في الفترة ١٩٢٠ - ١٩٤٢، إذ تحولت كل تلك البضائع إلى البحرين، ومنها عن طريق البحر إلى الأحساء ثم إلى داخل نجد. وازداد جراء ذلك حجم البضائع القادمة إلى موانئ البحرين. إلا أن ذلك لم تصاحبه زيادة في عائدات الجمارك لأن ابن سعود، المعروف بتحالفه الوثيق مع البريطانيين، نجح في إقناع الوكيل السياسي البريطاني في البحرين بالضغط على الشيخ عيسى بن علي لإجباره على خفض الضريبة البالغة ٥ بالمئة إلى النصف. ونظراً إلى حجم التحالف الوثيق بين الطرفين، تم تخفيض الضريبة إلى ٢ بالمئة فقط بالرغم من معارضة شيخ البحرين لهذه العملية، على أن تنقل البضائع خلال مدة ٢٠ يوماً. وقد شجع النمو التجاري كثيراً من المواطنين على الاتجاه إلى هذه المهنة. وقبل اكتشاف النفط كانت الضريبة على عمليات الاستيراد وإعادة التصدير تشكل نسبة كبيرة من

(١٩) انظر: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص ١٠٤ - ١٦٤، والفيل، الأهمية

الاستراتيجية للخليج العربي، ص ٧١ - ٩٤.

(٢٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: صبحي، البحرين ودعوى إيران، ص ٣١ - ٦٢.

(٢١) سنان، البحرين: درة الخليج العربي، ص ٢١٠.

(٢٢) الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ - ١٩٧٠، ص ٩٧ - ٩٨.

(٢٣) الأنصاري، «تاريخ الحركة الديمقراطية الأولى في الخليج العربي والكويت فترة ما بين ١٩٢٠ -

الدخل الحكومي، فكانت في عام ١٩٣٠ مثلاً ما نسبته ٩٧ بالمئة من الدخل الرسمي للحكومة، الأمر الذي استوجب إيجاد آليات لتنظيم العلاقة بين التجار والجهات الرسمية، فتم إنشاء ما يعرف بـ «مجلس العرف»، وكان أعضاؤه يعيّنون من قبل الشيخ نفسه، الذي استمر يمارس صلاحياته حتى عام ١٩٣٩، عندما أُنشئت «غرفة التجار البحرينيين»، وتم اعتراف السلطات بها رسمياً في عام ١٩٥١، وسميت «غرفة التجار»^(٢٤).

ب - تجارة اللؤلؤ

لقد سبّب قدوم آل خليفة
مشكلة طائفية في البحرين،
تطوّرت في ما بعد لتؤدي إلى
تقسيم المجتمع إلى قسمين
متميزين: أحدهما «البحارنة»،
والثاني بعض السكان الأصليين
وعرب «الهولة» ومن كان قد
رافق آل خليفة.

إذا كان الغوص قد شغل سكان الخليج من الكويت حتى عمان^(٢٥)، فإن البحرين احتلت مكان الصدارة في هذه التجارة، ويعود ذلك إلى وضعها كجزيرة، وإلى أن أفضل المغاصات تقع بالقرب من شواطئها، وربما لوجود ينابيع المياه العذبة تحت سطح البحر في تلك المنطقة. ولذا فإن الغوص لعب دوراً مهماً في حياة البلاد الاقتصادية. فكان الحاكم يترأس احتفالات بدء الموسم في أيار/مايو، وكان انتهاء موسم الغوص في تشرين الثاني/نوفمبر يقترن دائماً باحتفالات مهيبّة. وبما أن الغوص مسألة حيوية للبحرين، فقد تولد رد فعل عنيف حينما حاولت شركة بريطانية في عام ١٨٧١ أن تنافس البحرينيين في عمليات استخراج اللؤلؤ، وذلك بالسعي إلى الحصول على امتياز حصري، وقد عدلت الشركة عن ذلك في نهاية المطاف إذ أدركت أنه يتوجب عليها استخدام القوة لمنع البحرينيين من مقاومتها^(٢٦).

كانت تجارة اللؤلؤ سبباً في ازدهار عدة مجالات اقتصادية أخرى كصناعة السفن الشراعية ومستلزمات الغوص. إلا أن رؤوس الأموال التجارية تلك كانت محتكرة بيد الأقلية الثرية والمنفذة في البحرين، وكان الغواصون، رغم جهدهم ومهارتهم، يعيشون في ضنك ولا يخالون إلا النزر اليسير من عائدات عمليات استخراج اللؤلؤ المدرة للأرباح الطائلة^(٢٧).

أخذت تجارة اللؤلؤ بالتدهور منذ أوائل الثلاثينيات بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي تركت آثارها المدمرة على صناعة الحلي، والتي يستخدم فيها اللؤلؤ، كما تأثرت باكتشاف

(٢٤) الرميحي، المصدر نفسه، ص ٩٨ - ٩٩.

(٢٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: سيف بن مرزوق الشعلان، تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت

والخليج العربي (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٧٥).

(٢٦) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة

١٩٩٠ - ١٩٩١ (القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٨٣)، ص ٢٦٣.

(٢٧) الأنصاري، «تاريخ الحركة الديمقراطية الأولى في الخليج العربي والكويت فترة ما بين ١٩٢٠ -

١٩٤٠»، ص ٦٧ - ٦٨.

اليابان الوسائل العلمية لإنتاج اللؤلؤ الصناعي الأقل تكلفة والأرخص ثمناً^(٢٨)، الأمر الذي أدى إلى تدهور تجارة اللؤلؤ الطبيعي عالمياً، وتضائل أعداد العاملين فيها؛ فبعد أن كان عدد القوارب التي خرجت لصيد اللؤلؤ عام ١٨٦٢ قد بلغ ٢٥٠٠ قارب وعلى متنها ٥٠٠٠٠ رجل، انخفض إلى ٥٠٩ قوارب تحمل ١٩٣٠٠ رجل، ولم يخرج لموسم الصيد في عام ١٩٥٤ سوى ١٢ قارباً تحمل ٤٥ رجلاً. كما أدى اكتشاف النفط إلى تحول عدد كبير من العاملين في صيد اللؤلؤ إلى العمل في الحقول النفطية، بسبب ارتفاع قيمة الأجور وانخفاض حجم المخاطر. وعليه، تحول ٥٠٠٠ غواص إلى العمل في شركة النفط، إضافة إلى آخرين توجهوا إلى العمل في قطاع البناء. وقد أدى تضائل هذا القطاع الاقتصادي الحيوي، وركود النشاط الزراعي المخصص أصلاً لتلبية الاستهلاك المحلي، إلى بروز أهمية الصناعة النفطية الواعدة^(٢٩).

٣ - الصناعة

أ - الصناعة المحلية

كانت الصناعة المحلية في البحرين قبل اكتشاف النفط محدودة النطاق، وتقوم على سد الحاجة المحلية فقط، وكانت في مجملها تشكل ما يعرف بـ «صناعة الواحة»^(٣٠)، وتتميز بكونها صناعات بدائية يقوم بها شخص بمفرده أو مجموعة أفراد قلائل، ولا تستخدم فيها سوى الأدوات البسيطة. وكان أهم هذه الصناعات المحلية صناعة الأواني الفخارية، واستخراج الجص، وحياسة الحصر، وقطع الأحجار من قاع الخليج في المناطق الضحلة لاستخدامها في البناء، وبعض الصناعات الحرفية كالصياغة وغيرها^(٣١).

من الصناعات القديمة المهمة في البحرين صناعة بناء السفن الشراعية، وكانت أحواض البناء في كل من الكويت والبحرين وعمان وقطر تنتج عدداً غير قليل منها، فلما وصلت البواخر إلى المنطقة أخذت أهمية السفن الشراعية تتراجع حتى أصبح دورها ثانوياً بالنسبة إلى عمليات النقل والمواصلات. فالبحرين كادت تتخلى نهائياً عن هذا النوع من السفن إلا لإدامة صلاتها مع المناطق المجاورة. وقد كادت هذه الصناعة العريقة تندثر لولا أن قام بعض أصحاب السفن الشراعية بتركيب محركات لتسييرها، مع الإبقاء على الأشرعة بحيث تتمكن من الإبحار دون أن تتقيد باتجاهات الرياح، وبذلك بقيت عاملاً مهماً في اقتصاديات النقل والمواصلات^(٣٢).

(٢٨) العبيدي، البحرين: من إمارات الخليج العربي، ص ٢١٢.

(٢٩) العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ - ١٩٧١، ص ٩٨ - ٩٩، وأمل إبراهيم الزباني، البحرين، ١٧٨٣ - ١٩٧٣: دراسة في محيط العلاقات الدولية وتطور الأحداث في منطقة الخليج (بيروت: [د.ن.، ١٩٧٣]، ص ١٩ - ٢١.

(٣٠) الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ - ١٩٧٠، ص ١١٠.

(٣١) صبحي، البحرين ودعوى إيران، ص ٨.

(٣٢) سنان، البحرين: درة الخليج العربي، ص ٢١٥ - ٢١٦.

ب - صناعة النفط

إن امتياز النفط في البحرين جزء من امتيازات النفط في الخليج العربي، وهي امتيازات مثلت شكلاً من أشكال الهيمنة الاقتصادية الأجنبية. فعقب اكتشاف النفط في إيران عام ١٩٠٨، أصبحت المنطقة محط أنظار الشركات العالمية^(٣٣).

لم تتأخر الحكومة البريطانية من جانبها عن دخول بوابة المنافسة، فكانت أولى خطواتها الحصول على تعهد من شيخ الكويت في ٢٧/١٠/١٩١٣ التزم بموجبه بعدم منح امتياز التنقيب إلا للشخص الذي ترشحه بريطانيا. كما حصلت في ١٤/٥/١٩١٤ على تعهد مماثل من حاكم البحرين بألا يباشر باستثمار النفط بنفسه أو قبول أي عرض من طرف ثانٍ دون استشارة الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، ومصادقة الحكومة البريطانية. وفي ٢٦/١٢/١٩١٥، حصلت بريطانيا على تعهد آخر من ابن سعود. وأخيراً التزم شيخ قطر بذلك أيضاً في ٣/١١/١٩١٦. وبهذا أحكمت بريطانيا سيطرتها على نفط المنطقة^(٣٤).

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها وساد المنطقة الاستقرار النسبي، أخذ المنقبون يتحرون عن مكامن النفط في الساحل الشرقي للخليج العربي. وفي عام ١٩٢٣ وصل إلى المنطقة الميجر فرانك هولمز (Franck Holmes)، وهو مغامر نيوزلندي الأصل، ونجح في الحصول على امتياز التنقيب في منطقة الأحساء، إلا أن النتائج لم تكن مشجعة، فألغى الامتياز في عام ١٩٢٧^(٣٥).

واصلت الشركة الصغيرة التي كان هولمز يملكها وكانت تدعى (East General and Syndicate) عملها في المنطقة، وحدث أن زار هولمز البحرين فطلب منه حاكمها أن يقوم بحفر عدد من الآبار المائية لحسابه، وذلك وفق عقد فريد من نوعه ينص على ألا يحصل على أي مقابل فيما إذا أخفق في العثور على الماء، ولكن إذا نجح فإنه يتوقع علاوة على أجره الشخصي، أن ينظر الحاكم «عين الاعتبار الجدي» في طلبه للحصول على امتياز التنقيب عن النفط. وفعلاً عثر على الماء بوفرة في البئرين اللتين حفرهما، الأمر الذي سمح له بالحصول في ٢/١٢/١٩٢٥ على امتياز للتنقيب عن النفط في البحرين في قطعة أرض تبلغ مساحتها ١٠٠,٠٠٠ أيكرا، ولمدة عامين قابلة للتجديد^(٣٦).

واجه هولمز صعوبات جمة في تمويل مشروعه الطموح؛ إذ لم يكن بمقدوره بيع الامتياز أو مشاركة جهة ثالثة إلا بترخيص من الحكومة البريطانية طبقاً لاتفاقية عام ١٩١٤، ومن جهة أخرى رفضت كل من شركة شل بورما وشركة النفط البريطانية - الإيرانية المشاركة،

(٣٣) الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ - ١٩٧٠، ص ١١١ - ١١٢.

(٣٤) طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني - الأمريكي على نفط الخليج العربي (بغداد: دار الرشيد،

١٩٨٢)، ص ٩.

(٣٥) سنان، البحرين: درة الخليج العربي، ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٣٦) جون بولوك، الخليج، ترجمة دهام موسى العطاونة [د. م. د. ن.، ١٩٨٨]، ص ٧٢ - ٧٣.

لأنهما لم تكونا تؤمنان بوجود النفط في البحرين استناداً إلى تقارير خبرائهما، لكنه نجح أخيراً في ٣٠/١١/١٩٢٧ في إقناع شركة غالف أويل (Gulf Oil Company) الأمريكية من الدخول كشريك في الامتياز، لكنها أجبرت على تحويل الملكية إلى شركة نفط كاليفورنيا (SOCAL) حتى لا تخرق بنود اتفاقية «الخط الأحمر»^(٣٧).

نصت الشروط على أن يتقاضى هولمز ٥٠,٠٠٠ دولار، على أن يقوم بتجديد الامتياز السابق ثم يحيله إلى الشركة الأمريكية. لكن الاتفاق واجه معارضة بريطانيا، صاحبة الحق الأصلي. وبعد أخذ وردّ تم الاتفاق في عام ١٩٢٩ على تأسيس شركة مملوكة بكاملها من SOCAL باسم شركة نفط البحرين (بابكو - BAPCO)، وتسجيلها في كندا. وكان من الشروط الأخرى أن تبقى بابكو شركة أمريكية، على أن يكون أحد مديريها بريطانياً، وأن تكون جميع الاتصالات مع شيخ البحرين عن طريق الوكيل السياسي البريطاني. كما أن الموظفين يجب أن يكونوا إما بريطانيين وإما بحرينيين بقدر المستطاع^(٣٨).

تدفق النفط في البحرين للمرة الأولى عام ١٩٣٢ على يد شركة نفط البحرين (BAPCO) الأمريكية.

في أيار/مايو ١٩٣٠ وصل مدير الإنتاج في الشركة وبرفقته كبير الجيولوجيين إلى البحرين، وشرعا في معاينة الأرض لاختيار موقع التنقيب. وفي أيار/مايو ١٩٣١ التحق بهما فريق من الحفارين، وبدأوا عملهم في ١٦/١٠. وفي ٢١/٦/١٩٣٢ تدفق النفط لأول مرة بمعدل ٩٦٠٠ برميل يومياً من عمق ٢٠٠٨ أقدام. بيد أن هذا الاكتشاف السريع لم يكن نجاحاً كاملاً للشركة بسبب كمية التدفق المتواضعة وانعدام الغاز تقريباً، الأمر الذي نتج منه انعدام الضغط الطبيعي اللازم لضخ النفط الخام إلى السطح. فشرع المنقبون في حفر بئر أخرى. وسرعان ما تدفق النفط هذه المرة بقوة، الأمر الذي شكل نجاحاً كبيراً لشركة بابكو^(٣٩).

بلغ إنتاج البحرين من النفط حوالي ١٦,٩٠٠ برميل يومياً، ومع تدفق النفط بكميات تكفي للتصدير، دخلت بابكو في مفاوضات مع حكومة البحرين في أواخر عام ١٩٣٤، وتم التوصل إلى الحصول على امتياز جديد مدته ٥٥ عاماً. واتفق أن تكون ضريبة الملكية ٣,٥ روبية للطن الواحد، وفي مقابل ذلك أعفيت بابكو من دفع أية ضرائب أو رسوم جمركية أخرى. وقد بقي الاتفاق قائماً دون تغيير حتى عام ١٩٤٠^(٤٠).

(٣٧) تشارلز بلجريف، مذكرات بلجريف مستشار حكومة البحرين سابقاً، ترجمة مهدي عبد الله (المنامة: مكتبة الريف الثقافية؛ بيروت: دار البلاغة، ١٩٩١)، ص ٥٩. عقدت هذه الاتفاقية في ٣١/٧/١٩٢٨ وتم بموجبها إنهاء الخلاف بين الشركات العالمية المتنافسة على نفط المنطقة، انظر: وهيم، التنافس البريطاني - الأمريكي على نفط الخليج العربي، ص ٢٨ - ٣٢.

(٣٨) الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ - ١٩٧٠، ص ١١٤.

(٣٩) بولاك، الخليج، ص ٧٤ - ٧٥.

(٤٠) الرميحي، المصدر نفسه، ص ١١٥، والزياني، البحرين، ١٧٨٣ - ١٩٧٣: دراسة في محيط

العلاقات الدولية وتطور الأحداث في منطقة الخليج، ص ٢٢ - ٢٥.

ثالثاً: الأحوال الاجتماعية

١ - ديموغرافية السكان

إن أية دراسة للتطور الاقتصادي لا بد أن تأخذ موضوع السكان بعين الاعتبار كونهم يشكلون عماد عملية التطور وبناتها، وهم الذين يكوّنون عنصر العمل. وكما أن للسكان دوراً أساسياً في تطور الاقتصاد، فإن العكس صحيح أيضاً؛ إذ قد تساهم العملية في التأثير في أعداد السكان وأنماط معيشتهم عن طريق الهجرة والهجرة المعاكسة. ولعل التغييرات التي جرت في البحرين عقب اكتشاف النفط خير مثال على ذلك، مع الإشارة هنا إلى أنه لا توجد لدينا إحصاءات دقيقة للسكان، وأقدم إحصاء يعود إلى العام ١٩٤١، حين بلغ عدد السكان ٧٤,٠٤٠ نسمة، وربما لا نسلم بدقة هذه الأرقام لصعوبة التعداد وتدوين المعلومات، ولامتناع السكان عن تقديم البيانات الصحيحة لعدم إلمامهم بأهمية العملية، ولانتشار الشائعات بشأن تطبيق التجنيد الإلزامي بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية. وقد ذكر النبهاني، الذي زار البحرين في عام ١٩١٢، في كتابه **التحفة النبهانية** أن عدد سكان البحرين حوالى ٣٠٠,٠٠٠ نسمة، ويجب ألا يؤخذ بهذا الرقم أيضاً لأنه مبني على اجتهاد المؤلف الشخصي، ذلك أنه لم تحدث متغيرات جوهرية تجعل العدد ينخفض إلى ما أصبح عليه في عام ١٩٤١^(٤١).

تعرضت البحرين على مر تاريخها لهجرات بشرية متعددة. وكان الحافز الرئيسي لذلك موقعها الاستراتيجي وخصوبة تربتها ووفرة المياه فيها. إلا أنه لا يمكن وضع جدول زمني دقيق لهذه العملية التي بدأت منذ عهد الآشوريين، ولعل ذلك ما يفسر التشابه الكبير بين غالبية سكان البحرين وسكان جنوب العراق. ثم أعقبت ذلك هجرات عديدة جاءت من شبه الجزيرة العربية، واستقر في البحرين أيضاً عدد من الإيرانيين في أثناء الاحتلال الإيراني للبحرين (١٦٢٢ - ١٧٨٣). ومع قدوم آل خليفة، حكام البحرين الجدد، نزح برفقتهم أفراد من عدة قبائل حليفة لهم، ومنهم المسلم والزيبانية والدواسر والنعيم وغيرهم. ومع الطفرة التي أوجدها اكتشاف النفط في البحرين، هاجر إليها عدد من الشباب العرب من الشام ومصر والعراق للعمل في قطاع التعليم وتولي بعض الوظائف الحكومية الأخرى. كما أن في البحرين جالية هندية كبيرة، حالها في ذلك حال بقية منطقة الخليج العربي. وأخيراً تنفرد البحرين بوجود بضع مئات من اليهود العراقيين والإيرانيين، وغالبيتهم من كبار التجار والصارفة^(٤٢).

لقد سبب قدوم آل خليفة مشكلة طائفية في البحرين، تطورت في ما بعد لتؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى قسمين متميزين، أحدهما «البحارنة»، وهم يكوّنون أغلبية السكان وينقسمون بدورهم إلى ثلاثة أقسام ثانوية: (أ) الغالبية العظمى من السكان الأصليين الذين استقروا في البحرين قبل عام ١٧٨٣؛ (ب) بعض سكان الأحساء والقطيف الذين نزحوا إلى البحرين عقب

(٤١) إبراهيم عبد الكريم، «السكان والتطور الاقتصادي في البحرين»، هنا البحرين، العدد ١٩٣

(شباط/فبراير ١٩٦٨)، ص ١٤.

(٤٢) العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ - ١٩٧١، ص ٥٧ - ٨٤.

احتلال الوهابيين لمناطقهم؛ (ج) الإيرانيون، وهم قلة. أما القسم الثاني فيضم بعض السكان الأصليين وأفراد القبائل التي رافقت آل خليفة، ثم عرب «الهولة» ويمثلون قبائل بني كعب العربية التي طردها شاه إيران رضا بهلوي (١٩٢٥ - ١٩٤١) عقب احتلاله إمارة عربستان في عام ١٩٢٥^(٤٣).

٢ - التعليم

أنشئت أول مدرسة في البحرين عام ١٨٩٢ من قبل البعثة التبشيرية الأمريكية وخصصت لتدريس البنات. وفي عام ١٩٠٥ افتتحت مدرسة للبنين، ولم يقصدها إلا عدد قليل من البحرينيين بسبب اعتمادها تدريس مادة الدين المسيحي ضمن مناهجها. كما أنشئت في عام ١٩١٠ مدرسة خاصة بأبناء الجالية الإيرانية، وقد أعيد تأسيسها في عام ١٩٢٣ على أسس رسمية وسميت «مدرسة التربية»^(٤٤).

بدأ التعليم الرسمي في البحرين عام ١٩١٩ بافتتاح «مدرسة الهداية الخليفية» في المحرق، التي ساهم السكان جزئياً في تكاليفها. وتولت الإشراف عليها لجنة التعليم برئاسة نجل الحاكم الشيخ عبد الله آل خليفة، وقد تم استبعاد البحرينيين منها. وفي عام ١٩٢٦ تم افتتاح «مدرسة الهداية الثانية» في المنامة، وبعد عامين افتتحت مدرسة للبنات، وهي الأولى من نوعها في منطقة الخليج العربي. ولقد قوبل هذا الإجراء باحتجاجات واسعة من قبل الأوساط المحافظة في البحرين^(٤٥).

اقتصرت الدخول إلى هذه المدارس على أبناء طائفة معينة، الأمر الذي ولد لدى البحرينيين شعوراً بضرورة حصول أبنائهم على التعليم العصري، ولذلك شكلوا لجنة من وجهائهم لجمع التبرعات لبناء مدارس خاصة بهم. وفي عام ١٩٢٨ افتتحت «المدرسة الجعفرية»، وفي العام التالي افتتحت «المدرسة العلوية». وقد استقدمت اللجنة مدرسين لها من العراق، في حين استقدمت اللجنة الأولى مدرسين لها من بلاد الشام ومصر^(٤٦).

تأثرت المدارس البحرينية بالمناهج الشامية والمصرية والعراقية لأن معظم مدرسيها كانوا ينتمون إلى هذه البلدان. وهكذا اطلع المجتمع البحريني الناشئ على مصادر جديدة ومتنوعة للوعي الثقافي دفعت به إلى آفاق جديدة بعيداً عن بيئته الخليجية المحافظة، فكانت أشعار الرصافي والشريف الرضي وشوقي والمنفلوطي تلقى رواجاً في البحرين^(٤٧).

(٤٣) صبحي، البحرين ودعوى إيران، ص ١٤، وللتفاصيل عن سكان البحرين، انظر: سنان،

البحرين: درة الخليج العربي، ص ٧ - ٩٥.

(٤٤) الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ - ١٩٧٠، ص ١٧٣ -

١٧٥.

(٤٥) بلجريف، مذكرات بلجريف مستشار حكومة البحرين سابقاً، ص ٧٤ - ٧٦.

(٤٦) الرميحي، المصدر نفسه، ص ١٨٢ - ١٨٣.

(٤٧) العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ - ١٩٧١، ص ١٥٩.

أثار هذا التوجه العروبي السلطات البريطانية، فقررت التدخل لوقفه في مرحلة مبكرة. وفي عام ١٩٢٢ تم فصل مدير المدرسة الشيخ حافظ وهبة بحجة «تحدثه في السياسة»، ولكن العملية اتخذت شكلاً أكثر صرامة في عام ١٩٢٩؛ إذ تم استحداث منصب المفتش العام، وقد بدأ تدخله بإعلان جملة من التعديلات شملت تغيير المناهج الدراسية وتعديل رواتب المدرسين وتقليل ساعات عملهم، الأمر الذي أثار سخطهم فأعلنوا الإضراب بدءاً من ١/١/١٩٣٠، بدعم من مديري مدرستي المحرق والمنامة، وساندهم الطلاب في ذلك، وقدموا جملة من المطالب وهي:

- عدم تخفيض رواتب المدرسين نتيجة لتقليل ساعات عملهم.

- تعيين المدرسين على أساس وظيفي دائم.

- الأخذ برأي المديرين عند تغيير المناهج.

جاء رد فعل الحكومة سريعاً، إذ قبضت على المحرضين وأبعدتهم خارج البلاد. وفي ١٥/٢/١٩٣٠ استتبت الأمور، وتلا ذلك حل لجنتي التعليم ونقل مهماتها إلى المفتش العام، مما مهد لإلغاء التمييز الطائفي داخل المدارس الحكومية^(٤٨).

إن المعطيات السابقة تظهر بجلاء حجم النهضة التربوية التي شهدتها البحرين خلال مدة محدودة نسبياً، وقد أدى ذلك إلى نشوء طبقة من الشباب المتعلم تعليماً عصبياً، وكان على كل حال أكثر تنوراً مقارنة بالمحيط العام في بيئة الخليج العربي، الأمر الذي مكن هؤلاء الشباب في ما بعد من المساهمة مع فئات المجتمع المتنورة الأخرى في مسيرة الحركة الوطنية في البحرين^(٤٩).

رابعاً: الأحوال السياسية

١ - العلاقات البحرينية - البريطانية

تمثلت الحماية البريطانية^(٥٠) في البحرين بثلاثة عناصر هي: المقيم البريطاني، والقواعد العسكرية، والمستشار البريطاني. فقد تولى المقيم البريطاني إدارة شؤون منطقة الخليج العربي منذ أوائل القرن التاسع عشر، وكان مقره في ميناء بوشهر الإيراني. وحينما توسعت المصالح البريطانية تم تعيين معتمدين سياسيين تابعين له في الإمارات العربية. وفي عام ١٩٤٦ تغير لقبه إلى سفير، وكان يساعده في مهامه الوكلاء السياسيون. كما جرى نقل مقره إلى البحرين، وكان يتبع وزارة المستعمرات حتى عام ١٩٤٩ حينما تم إلحاقه بوزارة الخارجية. ويضاف إلى ذلك

(٤٨) الرميحي، المصدر نفسه، ص ١٨٥ - ١٨٦.

(٤٩) العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠ -

١٩٩١، ص ٢٦٨.

(٥٠) نجحت بريطانيا في فرض سلسلة من المعاهدات المجحفة على البحرين بدأتها بمعاهدة ١٢/٨/

١٨٢٠ وأنهات بمعاهدة احتكار النفط في ١٤/٥/١٩١٤، للتفاصيل انظر: يوسف الفلكي، قصة البحرين بين

الماضي والحاضر (القاهرة: [د.ن.].، ١٩٥٣)، ص ١٠٠ - ١١٦.

أن على الرغم من أن بريطانيا لم تحتل البحرين احتلالاً عسكرياً ثابتاً، فقد استمرت القطع الحربية البريطانية في الظهور في مياه الخليج العربي من حين إلى آخر لضمان تنفيذ تعليمات المقيم البريطاني وأوامره. وفي عام ١٩١٤ اتخذت القوات البريطانية من البحرين قاعدة لغزو العراق؛ ويبدو أن هذه القوات لم تفكر في إنشاء قاعدة دائمة لها في البحرين قبل عام ١٩٣٥، وفي ما عدا ذلك لم تحاول التدخل بشكل مباشر في شؤون الحكومة البحرينية^(٥١).

لقد أدى تصاعد الحركة الوطنية في البحرين عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، وما عقبها من خلع الشيخ عيسى بن حمد آل خليفة في ٢٦/٥/١٩٢٣ بضغط من البريطانيين^(٥٢)، إلى أن تقوم حكومة الهند باستحداث منصب «المستشار السياسي لحكومة البحرين» في عام ١٩٢٥. وفي العام التالي تم تعيين الضابط السابق تشارلز بلغريف (T. Belgrave)^(٥٣) في هذا المنصب الجديد، وكانت مهمته في الظاهر تقضي بمساعدة الحاكم الجديد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، واقتسام النفوذ الفعلي مع الوكيل السياسي البريطاني في البحرين. وقد بدأ عمله كمستشار مالي، ثم كمستشار سياسي وعسكري، وفي أواخر العشرينيات أصبح هو الحاكم الفعلي للبلاد، فكان مديراً للشرطة، ورئيساً للجهاز القضائي، ومشرفاً على مختلف إدارات الحكومة، كالصحة والتربية، والأشغال العامة، والمصالح العقارية، والجمارك، والبلديات، ونظم جهاز الشرطة من الهنود، إضافة إلى قوة أمن مسقطية. وبقي في منصبه ٣١ عاماً، حتى تم طرده عقب الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت بسبب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦^(٥٤).

٢ - تطور الحركة الوطنية في البحرين

منح اكتشاف النفط في البحرين دفعة قوية للشركات العالمية للتنافس على امتيازات أخرى في المنطقة؛ ففي عام ١٩٣٥ سمح حاكم قطر لشركة النفط العراقية ببدء عمليات التنقيب. وفي عام ١٩٣٨ حصلت SOCAL على حق التنقيب في السعودية، وبدئاً في العام نفسه استخراج النفط في الكويت^(٥٥).

(٥١) الزباني، البحرين، ١٧٨٣ - ١٩٧٣: دراسة في محيط العلاقات الدولية وتطور الأحداث في منطقة الخليج، ص ٧٣ - ٧٥.

(٥٢) انظر: جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٩١٤ - ١٩٤٥ (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٣)، ص ٢٠٢ - ٢٢٥.

(٥٣) عمل بلغريف أثناء الحرب العالمية الأولى في وحدة الهجانة البريطانية في جنوب السودان، ثم سافر إلى تنجانيقا في أفريقيا الشرقية، واعتزل الخدمة عقب انتهاء الحرب بسنوات قليلة، وقد نشر كتابين عن سنوات عمله في البحرين الأول (Personal Column) وهو كتاب وثائقي عن تاريخ البحرين الحديث، إلا أنه يعبر عن وجهة نظر المؤلف الشخصية، والثاني يحمل عنوان (The Pirate Coast)، وقد توفّي في لندن في آذار/مارس ١٩٦٩، والبيدي، الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ - ١٩٧١، ص ١٠٩ - ١١٠.

(٥٤) المنظمة العربية للتربية، دولة البحرين: دراسة في تحديات البيئة والاستجابة البشرية (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٥)، ص ٣٥ - ٣٦.

(٥٥) بلجريف، مذكرات بلجريف مستشار حكومة البحرين سابقاً، ص ٦٥.

كان لاكتشاف النفط أثره المباشر في حياة البحرينيين لكون بلادهم أول بقعة يكتشف فيها النفط في منطقة الخليج العربي، وهو ما أعطى دفعة لعملية الإنشاء والتعمير، وإنعاش السوق المحلية، وتشغيل بعض الأيدي العاملة، فعمل ذلك على سد الفراغ الذي أحدثه الكساد في أسواق اللؤلؤ، كما ساعدت الواردات الحكومة البحرينية على بناء المدارس والمستشفيات وتعبيد الطرق، مما وفر المزيد من فرص العمل الإضافية^(٥٦).

وبالرغم من قلة الكميات المستخرجة من حقول البحرين إذا ما قورنت بالبلدان المجاورة،

أحدث اكتشاف النفط في البحرين تغييراً كبيراً في حياة المجتمع، فنقل السكان تدريجياً من الحياة القبلية إلى مجتمع أكثر حضراً، وأدخل عادات وقيماً جديدة شكّلت تحدياً لما هو سائد في المجتمعات الخليجية.

فإن معمل التكرير الذي بني عام ١٩٣٦ عوض عن ذلك، وهو يعدّ من أكبر المعامل في منطقة الشرق الأوسط بعد عبادان، حيث يستوعب أكثر من ٥٠٠٠ عامل، ومعظم النفط المكرر فيه يأتي من السعودية^(٥٧).

ومن الناحية الاجتماعية أحدث اكتشاف النفط تغييراً كبيراً في حياة المجتمع البحريني، فنقل السكان بصورة تدريجية من الحياة القبلية إلى مجتمع أكثر حضراً، وأدخل عادات وقيماً جديدة شكّلت تحدياً لما هو سائد في المجتمعات الخليجية، وأنشأ طبقة عمالية جديدة ساهمت

مساهمة فاعلة في تطور الحركة الوطنية في ما بعد^(٥٨)، وهذا أمر له أهميته القصوى، خاصة إذا علمنا أنه لم يكن في البحرين قبل عام ١٩٣٢ طبقة عمالية بالمعنى المتداول، بل كان هنالك قطاعات متناثرة من الصيادين وعمال السفن، وكان هناك أيضاً البدو الرحل الذين يجوبون الصحراء سعياً خلف المرعى. وكان أبرز هؤلاء جميعاً غواصو اللؤلؤ الذين كانوا يعانون استغلال أصحاب السفن لهم، فكانوا في حالة من الدّين الدائم. وقاموا من جراء ذلك بعدد من الانتفاضات ضد مستغليهم، لعل من أبرزها انتفاضة عام ١٩١٩، ثم سلسلة الانتفاضات التي استمرت في الفترة ١٩٢٦ - ١٩٣٢^(٥٩).

ومن الناحية السياسية كانت بريطانيا هي المستفيدة الكبرى من امتياز النفط، كما لو أنه يستخرج من أراضيها، أما مصالح البحرين فلم يتم الأخذ بها في بنود الاتفاقية المبرمة بين الولايات المتحدة وبريطانيا، ذلك أن الأخيرة أصرت على تسجيل الشركة الجديدة في أراضيها لتضمن استمرار هيمنتها ولتستفيد من الضرائب والرسوم التي تفرضها عليها، فحرمت بذلك كلا من البحرين والولايات المتحدة (مالكة الشركة) من هذا المورد الإضافي. وضمنت الاتفاقية

(٥٦) وكالة الأنباء العراقية، قسم البحوث والتقارير، «البحرين: نظرة شاملة»، [د. ت.]. ص ٦.

(٥٧) العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ - ١٩٧١، ص ١٤٤ - ١٤٥.

(٥٨) وكالة الأنباء العراقية، المصدر نفسه، ص ٥.

(٥٩) العبيدي، المصدر نفسه، ص ٩٧.

أيضاً الوجود المكثف للموظفين البريطانيين في المرافق الحساسة للشركة. كما أن عقد الشركة انفرادي بتحديد أوجه صرف الدخل الممنوح لحكومة البحرين، فالثالث الأول مخصص للأسرة الحاكمة، والثالث الثاني لدوائر الحكومة، في حين يستثمر الثلث الأخير كاحتياطي لحساب البحرين في لندن. وهكذا أقحم هذا النص الشركة في صميم عمل الحكومة البحرينية، فضلاً عن الفائدة التي جنتها بريطانيا من إيداع الاحتياطي في أحد بنوكها. ويشار أخيراً إلى أن الاتفاقية شملت جميع أراضي البحرين ومياهها الإقليمية، وبذلك فقدت الحكومة البحرينية الفرصة للحصول على عائدات إضافية عبر السماح لشركات نفطية أخرى بالعمل على أراضيها، كما حدث في السعودية والكويت^(٦٠).

٣ - عوامل الوعي الوطني في البحرين

رغم هيمنة البريطانيين على موارد الخليج العربي، فقد سمحوا للولايات المتحدة بالدخول إلى المنطقة عبر حصول شركاتها على امتيازات للتنقيب عن النفط في المنطقة، وبدأتها من البحرين، الأمر الذي مهد لإزاحة الهيمنة البريطانية ذاتها فيما بعد^(٦١).

ولكن رغم مضي الزمن وتغير الظروف، بقيت الحكومة البريطانية مصرة على تسيير الأمور بمفاهيم ورؤى القرن التاسع عشر، ولعل خير ما يمثل هذا التوجه ما أورده بلغريف في مذكراته عن تقسيم عائدات النفط فذكر:

«لم تلاق هذه السياسة التأييد. فكثير من البحرينيين رأوا أنه لا فائدة توجد من إيداع مبالغ نقدية في جهة دون المساس بها وذلك تحسباً للمستقبل. كما اعتبروا الفوائد التي نحصل عليها من هذه الاستثمارات قليلة جداً. بل إن عدداً كبيراً منهم تمنى أن نستخرج جميع كميات النفط الموجودة بالأرض بأسرع ما يمكن لكي تتحول إلى مبالغ نقدية في الحال وبالنسبة للمستقبل - حسب رأيهم - فإن الله سيتكفل به...»^(٦٢).

وفي موضع آخر من مذكراته يورد ما نصه:

«فالشباب المتعلم هنا بالتأكيد تمت قيادته بواسطة أشخاص غير صالحين يعارضون أي شكل للانضباط أو الحكم، وكان طلبة المدارس أول من بدأ عادة الاضرابات في البلاد. فالتعليم كان ينظر إليه، ولا يزال، فقط كوسيلة لتمكين الشباب من الحصول على عمل وعلى راتب أعلى، ولم أتعرف خلال فترة عملي الطويلة هنا إلا على اثنين أو ثلاثة من البحرينيين الذين لديهم الرغبة الحقيقية في اكتساب المعرفة التي تدفعهم للعلم مهما بلغت تكاليفه المالية...»^(٦٣).

لقد ساهمت الصحافة والجمعيات والأندية الوطنية في بلورة الوعي الوطني إلى جانب

(٦٠) صبحي، البحرين ودعوى إيران، ص ١٧٢ - ١٧٤.

(٦١) وكالة الأنباء العراقية، قسم البحوث والتقارير، «البحرين: نظرة شاملة»، ص ٦ - ٧.

(٦٢) بلغريف، مذكرات بلغريف مستشار حكومة البحرين سابقاً، ص ٦٦.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٧٥.

المدارس؛ وكانت الأندية قد ظهرت في البحرين منذ فترة بعيدة، إذ تأسس نادي «إقبال أوال» عام ١٩٢٠ في المنامة، ولكنه أغلق سريعاً لمعارضة أصحاب الكتاتيب له. فأسس عبد الله الزايد في العام نفسه نادياً آخر في المحرق أطلق عليه «النادي الأدبي». وكان مؤسس النادي من دعاة التجديد والإصلاح، وقد عارضه بعض رجال الدين لكنه بقي سائراً في خطته، وحدثت مناقشات أدبية طريفة بين الطرفين. وساهمت مجلتا **المنار** و**المقتطف** في تأييد النادي ضد رجال الدين المعارضين. وأعقب ذلك تأسيس عدد كبير من النوادي الثقافية والاجتماعية. وقد ضربت مثلاً رائعاً في العمل الاجتماعي والثقافي، وأصبح يحتذى بها في جميع مناطق الخليج العربي؛ ففيها يتبادل الشباب الآراء ويتناقشون في قضايا الأدب والتاريخ والإصلاحات الاجتماعية وبعض المشاكل السياسية. وبذلك حصلت طفرة فكرية كبيرة أدت إلى ظهور تكتلات شعبية ولجان أخذت تنادي بالإصلاح^(٦٤).

وفي واقع الأمر هناك جملة من العوامل الخارجية ساهمت في بلورة الشعور الوطني في منطقة الخليج العربي في مرحلة ما بين الحربين، منها ثورتا ١٩١٩ و ١٩٢٠ في مصر والعراق، وحرب الريف (١٩٢١ - ١٩٢٦)، واتصال الخليجيين ببعض الزعماء الوطنيين ومنهم عبد العزيز الثعالبي الذي زار المنطقة في العشرينيات، ووصول بعض الصحف العربية التي تتضمن مقالات معادية لبريطانيا، وهو ما ينطبق أيضاً على الإذاعات مثل إذاعة قصر الزهور التي كان يتحدث فيها الملك غازي بنفسه، وإذاعة القاهرة التي أشارت التقارير البريطانية إلى وصول بثها إلى الكويت مما «أثار النفوس»، وأخيراً كان لتطور قضية فلسطين أثر مهم تردد صداه في المنطقة، وخاصة عقب اندلاع ثورة القسام عام ١٩٣٦ وإثارتها مشاعر العداء لبريطانيا بوصفها الدولة المنتدبة التي شجعت الاستيطان الصهيوني لفلسطين^(٦٥).

حاول بلغريف التصدي لهذه التطورات، فاستغل تدهور الأوضاع الاقتصادية بسبب الأزمة العالمية، وأخذ يحارب التجار المحليين الصغار الذين عجزوا عن السداد، ثم راح يشجع بعض كبار الدائنين من غير العرب على تقديمهم إلى المحاكم. ولما كان هو الحاكم، فقد شرع يحكم بالإفلاس على كل مدين يمثل أمامه بغض النظر عن الظروف القائمة، ودون أن يسمح له بالدفاع عن نفسه. ولم يكتفِ بذلك، بل أخذ يعين بعض الشباب المتعلم، وكانوا قليلي العدد، في دوائر الحكومة ثم يطردهم ويمنع استخدامهم في أماكن أخرى، بقصد إخماد الروح الوطنية^(٦٦).

أثارت تصرفات بلغريف ردود فعل واسعة في المجتمع البحريني، زاد من حدتها الخلل الكبير في النظام القضائي، فالمحاكم المدنية، مثلاً، كانت على درجتين: «المحكمة العليا»، وتضم ابن الشيخ الأكبر، و«المحكمة الصغرى»، ويديرها أفراد من الأسرة الحاكمة، والذين كان من الصعب احتمال بعض مواقفهم، وخاصة ما يتعلق منها بالبحرنيين. وحيث إنه لم تكن هناك قوانين مدونة، فإن الإجراءات القضائية كانت ارتجالية، وكان لكل قاضٍ مفهومه الخاص في

(٦٤) العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ - ١٩٧١، ص ١٦٣.

(٦٥) تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص ١٦٥ - ١٧٥.

(٦٦) الفلكي، قصة البحرين بين الماضي والحاضر، ص ٦٢ - ٦٣.

تطبيق القانون، وكثيراً ما كانت الأحكام الصادرة بحق نفس القضية تختلف من محكمة إلى أخرى ومن قاضٍ إلى آخر^(٦٧).

أدت هذه الأحداث إلى تنامي الحاجة بين الطبقات المستضعفة من الطائفتين لوضع تشريعات ثابتة يتم تطبيقها على الجميع بما يحول دون أن تبقى المحاكم أداة بيد الحاكم. وفي أواخر عام ١٩٣٤ طلب بعض البحرينيين من بلغريف والحاكم أن يحصلوا على تمثيل يتناسب مع عددهم في المجلس العرفي المكلف بفض النزاعات بين التجار، ومجلس البلدية، ومجلس التعليم، فردّ الحاكم، وبتوجيه من بلغريف، بأنه سيسعى إلى اختيار أفضل ما يمكن تطبيقه من قوانين البلاد الإسلامية لتطبيقه في البحرين، وطالب بمنحه بعض الوقت للقيام بذلك. ولم يقتنع البحرينيون بهذا الجواب، وأرسلوا في شباط/فبراير ١٩٣٥ وفداً إلى بوشهر لمقابلة المقيم العام البريطاني، فأبلغهم الأخير أن ما يطرحونه من اختصاص الحاكم، وحملهم مسؤولية أية نشاطات معادية له. ويبدو أن السلطات البريطانية شعرت بأن مصالحها في البحرين لا يمكن ضمانها إلا بالحفاظ على الوضع الراهن^(٦٨).

٤ - إضراب عمال بابكو (أيلول/سبتمبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨)

شهد عام ١٩٣٨ صحوّة وطنية في كل من دبي (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨ - آذار/مارس ١٩٣٩) والكويت (نيسان/أبريل - كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨) عُرفت بـ «الحركة الدستورية». وقد تمخض عن الصحوّة قيام مجلسين منتخبين، وبرغم من أن هذه التجربة الديمقراطية لم يتح لها الاستمرار طويلاً، فإنها كانت ذات تأثير مباشر في الأحوال السياسية في الخليج العربي^(٦٩). وقد أُتيح لأحد البحرينيين، ويدعى عبد الرحمن الباكر، أن يساهم فيها خلال وجوده في دبي؛ إذ قام بإصدار نشرة كانت تكتب بخط اليد عرفت باسم «صوت العصافير»، ثم هاجر عقب إخماد البريطانيين للحركة مع غيره من الوطنيين إلى البصرة التي تأسست فيها جمعية مناصرة الخليج العربي، وضمّت أعضاء من الكويت ودبي والبحرين^(٧٠).

وعلى صعيد آخر مارست بابكو عمليات استغلال واسعة للعمال عن طريق وسيطها المحلي (حسين نعيم)، إذ بلغت ساعات العمل اليومية ١٢ ساعة إلى جانب الساعات التي يمضيها العامل في الذهاب والإياب من عمله اليومي (كانت لا تقل عن ٤ ساعات) ناهيك عن الأجر الضئيل الذي كان يتقاضاه والبالغ «٦ أنات»^(٧١).

(٦٧) الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ - ١٩٧٠، ص ٣٠٥.

(٦٨) المنظمة العربية للتربية، دولة البحرين: دراسة في تحديات البيئة والاستجابة البشرية، ص ٣٦.

(٦٩) تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص ١٧٤ - ١٧٩.

(٧٠) العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠ -

١٩٩١، ص ٣٦٩.

(٧١) سعيد عبد الله، «تاريخ وتطور الحركة العمالية في البحرين»، الطليعة، العدد ١٠، السنة ٨ (تشرين

الأول/أكتوبر ١٩٧٠)، ص ٧٦.

لقد أدت هذه المظالم إلى توحيد العمال الذين كانت الطائفية تمزق صفوفهم، فأخذوا يبحثون عن أفضل السبل لتنظيم أنفسهم بغية تحسين ظروفهم المعيشية السيئة. ومما عزز ذلك أن صناعة النفط اجتذبت عدداً كبيراً من العمال العرب، وخاصة الفلسطينيين، الذين قدموا وهم مشبعون بالنقمة على الاستعمار والصهيونية. وقد أدى هذا الاختلاط بينهم وبين العمال من جهة وتنامي حركة التحرر الوطني من جهة أخرى إلى طبع الحركة العمالية منذ البداية بالطابع السياسي^(٧٢).

أثمرت هذه الجهود تقديم مذكرة مشتركة بين أبناء الطائفتين تضمنت عدة مطالب، منها تأسيس مجلس تشريعي يضم ستة أعضاء ويقسم مناصفة، ويرأسه الشيخ سلمان

**ساهمت الصحافة والأندية
وثورتا مصر والعراق وحرب
الريف في تعزيز الوعي الوطني
في البحرين؛ وكان من أبرز
جلياته الحركات الاحتجاجية
المدافعة عن حقوق عمال
النفط.**

ابن الحاكم، وإصلاح إدارات الشرطة والقضاء والتعليم، وطرد قاضيين من البحرينيين واستبدالهم بآخرين، وضمان أفضلية المواطنين في العمل في شركة النفط. وعلى الفور شرع بلغريف في العمل على شق الصف الوطني، فقام بتعيين قاضيين جديدين، ملبياً بذلك مطالب البحرينيين. ثم اعتقل في ١٩٣٨/١١/٥ اثنين من قادة الإضراب بتهمة التحريض على الشغب. وعلى أثر ذلك اجتمع الطلبة والعمال في اليوم التالي وحاولوا مقابلة الوكيل السياسي، فرفض أن يقابلهم بحجة

أن الموضوع ليس من صلاحياته، فخرج المضربون إلى الشوارع، وأغلقت المحلات أبوابها، فقابلتها السلطات بموجة من الاعتقالات. ثم وزعت منشورات تدعو إلى استمرار الإضراب العام حتى يتم الإفراج عن جميع المعتقلين، وهو ما لم يحدث بسبب تحركات بلغريف لتحييد البحرينيين، فبدأ الإضراب ينهار في ١٠/١١ بسبب افتقاره إلى القيادة والتنظيم. وإثر ذلك تم نفي عدد من المحرضين، ولجأ آخرون إلى البصرة لمتابعة نشاطهم الوطني^(٧٣).

وفي أعقاب قمع أول انتفاضة عمالية في منطقة الخليج العربي، بدأت بابكو تفكر جدياً في وضع حد للإضرابات بين عمالها، فأعطت العمال زيادة بسيطة، ودأبت من الناحية الأخرى على استبدال البحرينيين بالأجانب، وخاصة الهنود. ولقد أُجبر على العودة معظم العمال الذين هاجروا إلى السعودية مدفوعين برغبة العيش بجانب أسرهم، فتحملوا شروط العمل المجحفة التي فرضتها بابكو عليهم^(٧٤) □

(٧٢) العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ - ١٩٧١، ص ١٠٠.

(٧٣) المنظمة العربية للتربية، دولة البحرين: دراسة في تحديات البيئة والاستجابة البشرية، ص ٣٧.

(٧٤) عبد الله، «تاريخ وتطور الحركة العمالية في البحرين»، ص ٧٦.